المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢٧ فبراير ١٩٩٠

الريان يطلب الافراج عنه لرد أموال المودعين

النيابة تتهمه بالتلاعب وبأن أرصدته صفر

فى جلسة مثيرة خلال نظر قضية الريان امس سمحت محكمة جنايات الجيزة للمتهم الاول احمد الريان بالحديث من داخل قفص الاتهام حيث طلب من المحكمة الافراج عنه لرد اموال المودعين بعد استعادة اموال الشركة من الخارج وادارة اعماله وتشغيل شركاته ومصانعه تحت إشراف المحكمة ، وقال إن هناك اموالا كثيرة للشركة والمودعين لم تتم النيابة بتحقيقها . واضاف المتهم ان عدد المودعين فى الشركة ١٧٤ الف مودع وليس ١٨٨ الفا كما ورد فى قرار الاحالة .

وعقبت النيابة على حديث المتهم ففندت اقواله واكدت أن المتهم يتلاعب بعواطف المودعين ، وأن ارصدته فى البنوك صفر وطالبت المتهم بالكشف عن مشروعاته والاماكن التى يخفى فيها الذهب وعن ارصدته فى البنوك وتساءلت : اين المليارات التى يزعم انه يملكها ، واضافت ان ماتوصلنا إليه وماالدينا الآن من الاموال ضئيل للغاية ومن شأنه ان يبعث الأسى فى نفوس المودعين ، واكدت النيابة انها سترد على المتهم بالمستندات عند نظر القضية موضوعيا .

وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة ٢١ ابريل القادم كطلب الدفاع . وإعلان بوب ووكر مدير شركات الريان بالولايات بالحضور لسماع اقواله .

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أحمد الريان يطلب الافراج عنه لتشغيل شركاته ومصانعه خلال ٦ شهور

□جلسة مثيرة فى قضية الريان امس :

شهدت امس محكمة جنايات الجيزة جلسة مثيرة فى قضية الريان التى تنظر بقاعة المحكمات الكبرى بارض المعارض بمدينة نصر حيث سمحت المحكمة للمتهم الاول احمد الريان بالحديث من داخل قفص الاتهام فرجا المحكمة الافراج عنه لاستعادة اموال الشركة فى الخارج وادارة اعماله وتشغيل شركاته ومصانعه خلال ٦ شهور فقط تحت اشراف المحكمة لرد اموال المودعين الذين اكد ان عددهم ١٧٤ الف مودع وليس ١٨٨ الفا كما جاء فى قرار الاحالة وذكر ان هناك اموالا كثيرة للشركة والمودعين لم تقم النيابة بحصرها . وقامت المحكمة خلال الجلسة بفض الحرز الاخير الذى تبين انه يضم ١٦ شريط تسجيل لمحادثات تليفونية بين احمد الريان ومدير شركاته بالخارج وبينه وبين اشخاص اخرين .

ال الريان فى قفص واحد

وقد استجابت المحكمة لطلب احمد الريان بايداع شقيقه محمد فى القفص مع والده حيث تم ايداع الثلاثة معا فى قفص واحد عقب احضارهم فى العاشرة الا ربعا من محبسهم حيث يقضى محمد الريان عقوبة الحبس لمدة عامين بسجن ابو زعبل بينما احمد الريان مع والده بسجن استقبال طره وجلس محمد مع والده فى القفص ووقف احمد الريان . تحدث لبعض المودعين ورجال الاعلام وقال لقد شرفنى فضيلة الشيخ الغزالى ود . عبدالصبور شاهين فى ٦/٧/٨٩ وحاولا خلق جو من الثقة بيننا وبين الجهات المسئولة والدوله للحل الودى من أجل مصلحة المودعين. وتم تقديم مذكرة للنائب العام لاخلاء سبيلى لاتمكن من ادارة الشركة ورد اموال المودعين [illegible] رفضت وتسألنى لمصلحة من .... لا ادرى .

كانت المحكمة قد عقدت جلستها فى الساعة الثانية عشرة الا ربعا برئاسة المستشار د . محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم ومثل الادعاء المستشارون حلمى خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربينى المحامى العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وسافر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس النيابة وأمانة سر احمد رمضان . وفى بداية الجلسة نودى على المتهمين حيث تخلف ثلاثة عن الحضور هم : جعفر طاهر (كويتى) واحمد نبيل حسن (لبنانى) ومصر ابو بكر وطلب احد المحامين من المحكمة السماح لبعض زملائه الذين يقفون امام الباب الخارجى بالدخول لحضور الجلسة فاستجابت المحكمة لطلبه واثبت محامى المتهم العاشر الكويتى ان موكله لم يتمكن من الحضور لعدم اعلانه بامر الاحالة كما انه لم يسأل فى التحقيقات وقدم عنوانه للمحكمة وهو الكويت - سوق المناخ - البيت الخليجى العقارى وطلب اعلانه على هذا العنوان اعلانا تليفونيا فقال المستشار سافر درويش معقل لانها لكن هذا محل عمله فرد الدفاع انه العمل والاقامة

سعا كما قدم محامى المتهم الحادى عشر اللبنانى محل اقامته ببيروت وهو ٢٣ شارع الخليفة شارع الراشد عمارة زغوبين وطلب اعلانه تليفونيا واضاف المحامى انه يسجل حضوره عن اعضاء مجلس ادارة شركات الهلال بتوكيلات عامة منهم تكلما من امر النائب العام بالتحفظ على بعض الأموال المملوكة لشركات الهلال .

ثم تحدث يوسف صقر محامى المتهم احمد الريان فطلب استخراج شهادات من بنك مصر إيران وبنك الجمال ترست فرعى

طلعت حرب وجاردن سيتى وبنك ابو ظبى الوطنى وبنك قناة السويس (طلعت حرب) وبنك الاهرام (الالفى) وبنك كريدى سويس (فرع الدانى) بالمركز المالى لموكله وشقيقه المتوفى فتصى وارصدتهما وتحويلاتهما فى الفترة مابين ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ بالعملات المصرية والاجنبية لبيان موقفهما المالى قبل انشاء الشركة .

فض الحرز الاخير

وعقب ذلك قام رئيس المحكمة باستكمال فض الاحراز وتبين انها تحتوى على ١٦ شريط تسجيل تتضمن احاديث تليفونية بين احمد الريان ويوب ووكر مدير شركات الريان بامريكا والخارج وبعض الاشخاص الاخرين ومن بينهم سمير عبدالفتاح ببنك الرافدين السعودى . وتدخل المتهم احمد الريان موجها سؤاله للنيابة .. كيف تم تحريز هذه الأوراق والمستندات لقد داهمت مباحث الاموال العامة مقار الشركة وحملوا هذه المستندات فى اجولة فوق سيارات الشرطة .. واخفوا بعض المستندات التى فى حالتنا لقد تم التلاعب بهذه الأوراق .. وكان المرجو ان يتم تعيين حراسة على مقار الشركة دون العبث بمستنداتها

الريان يطلب نفقة شهرية

وأيد محاميه الموال موكله ثم قدم طلبا لرئيس المحكمة لصرف نفقة شهرية لاسرة الريان حيث سبق لهم التقدم بطلب لمكتب التحفظ ولم يتم البت فيه حتى الآن .. وعاد احمد الريان للحديث مرة اخرى وقال اننى اطالب ادارة التحفظ بمنع العوائق فهى ليست فى مصلحة احد فنحن آل الريان نملك ٥ ملايين دولار قبل الشركة بسنوات .. وليسنا الان ٣٧ طفلا فى الاسرة من اين ينفقون ؟ ورد المستشار سافر درويش بأن مساطة النائب العام فى المنع من التصرف هى جزء من اجراءات التحقيق مثل اجراء الحبس الاحتياطى وان هناك قواعد تحكم النفقة الشهرية فى مثل هذه الحالة وان تقدير المرتب امر جوازى يتم من ادارة الأموال المتحفظ عليها وان تكون النفقة كافية لمطالب الحياة بالاضافة لان تكون النفقة من الأموال المملوكة فعلا للمتهم ... ثم دفع ممثل النيابة بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب النفقة .

مسلجات بين الريان والنيابة

وعقب ذلك شهدت الجلسة مساجلات بين المتهم الاول احمد الريان والمستشار سافر

درويش عندما ابدى المتهم رغبته فى الحديث عن القضية من قفص الاتهام فسمح له رئيس المحكمة وطلب تسجيل اقواله فى محضر الجلسة فقال ان اسعاد المودعين فى هذه القضية فى يد هيئة المحكمة حيث ان هذه الدعوى لها من الحساسية ما جعلها كالنار يخشى الجميع الاقتراب منها . واضاف ان اموال الشركة خارج مصر قد خرجت من بنوك مصرية وهذه الجزئية لم يتم تحقيقها وكان على جهة التحقيق بحث هذه الجزئية بدلا من الاكتفاء بالاستفسار من البنوك الخارجية عن حجم ايداعات الريان من عدمه رغم ان مالقامت به النيابة من استرداد أموال لم نكن نستطيع نحن اعادتها ولكن كنا نرجو تشكيل لجنة من المحاسبين القانونيين الذين انتدبهم الجهاز المركزى للمحاسبات بتفويض منا بمتابعة هذه الأموال وانتهى قبول هذا الطلب لتوضيح ما اذا كانت هناك مبالغ مالية تم الاستيلاء عليها لصالح اسرة الريان من عدمه والكشف عن اموال الشركة والمودعين واين ذهبت واستطرد قائلا : ان القانون ١٤٦ الذى خرج تفصيلا دون اعتبار لمصلحة الشركة او المودعين الهدف منه الزج بأفراد الريان فى السجون وأشار الى ان للشركة فى مصر وفورس اموال فى مشروعات واصول كثيرة وانه من البديهيات الاقتصادية ان السيولة النقدية لاية شركة لاتزيد عن ١٥ فى المائة فقط وثابت بالدليل المادى ان الشركة ردت للمودعين خلال ١٠ شهور فقط ٣٥٠

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مليون جنيه وتساءل كيف يقال عنا بعد ذلك اننا نصابون كما ان هناك تناقضا بين المادتين ١٦ ، ١٧ من القانون ١٤٦ حيث نصت المادة الأولى على ان من اخطر سوق المال برغبته فى عدم توفيق الاوضاع يرد اموال المودعين خلال عامين والمادة الاخرى تقول ان من اخطر هيئة سوق المال برغبته فى توفيق أوضاعه فله الحق فى مهلة لمدة سنة ثم تساءل .. لماذا الريان بالذات .. وهناك شركات عديدة لم توفق اوضاعها حتى الآن .

وقال المتهم ان هناك أموالا كثيرة للشركة والمودعين لم تقم النيابة بحصرها وانما اكتفت بسؤال البنوك فقط ... ان الله كما خلق الداء خلق الدواء والشركة فى مصر اصول كثيرة ومقومن اموال لمشروعات كالمباني والعقارات ومواد البناء وقبل صدور القرار ١٤٦ كان هناك هجوم على الشركة من المودعين لسحب اموالهم نتيجة التصريحات المتتابعة لهيئة سوق المال وتعرض الموظفون فى الشركة للضرب من بعض المودعين الذين خشوا على اموالهم فكانوا كالطوفان وقال لقد كنا مستهدفين ومازلنا فمنذ بدأت النيابة تحقيقاتها فى الدعوى فى ٢٩ مارس الماضى قررت للنيابة ان حبسى يضر الشركة واخلوا سبيلى تحت اشرافكم وسأستطيع ان استعيد اموال الشركة التى فى الخارج خاصة وان لنا شركة الريان فى امريكا وفعلا كتبت طلبا للنيابة باخلاء سبيلى حتى استطيع ادارة مشروعات الشركة فرفض واضاف ان هذه الشركة ورثت لمصر ثروة صفراء ومنذ تاسيسها وهى تعقد اجتماعا كل شهر بحضور مجلس الادارة باستخدام التليفون ... وان هذه الشركة مملوكة للريان المصرية وفى ١٧ ابريل تم عقد اجتماع لمجلس ادارة الشركة وحضرت الاجتماع فى محبسى وطلبت من مدير الشركة هناك اموالا بعد ان اخبرته ان الشركة هنا وقعت فى مأزق وان هناك اصولا كثيرة للشركة فقرر انه مستعد لاعداد الشركة باى اموال فورا لاقامة هذه المشروعات وطلبت منه الحضور فقال كيف وانتم كلكم محبوسون وايدى استعداده لمقابلة اى مسئول مصرى او ان يأتى لمصر بدعوة من السفارة الامريكية لحمايته والنيابة استحسنت ذلك الا ان هذا لم يتحقق .

وقال المتهم انه قادر خلال ٤٥ يوما على تشغيل عشرة معارض ذهب تحقق ٥ ملايين جنيه شهريا الا انهم رفضوا خشية هروبى ... وفى اكتوبر ١٩٨٨ عرضنا بيع اصولنا فى الشركات للمودعين الا ان الحاكم العسكرى اصدر قرارا بمنعى من التصرف وطلب من هيئة المحكمة ان تحدد زمنا محددا تمكنه فيه من تشغيل اموال المودعين تحت اشرافها واشار الى ان مدير الشركة بامريكا حاول مقابلة رئيس الوزراء الا انه رفض .

وفى سؤال لرئيس المحكمة عن بيانات مركزه المالى اجاب المتهم احمد الريان ان جملة المودعين فى الشركة ١٧٤ الف مودع وليس ١٨٨ الفا كما جاء فى قرار الاتهام وقال : اننا على استعداد كامل لسداد اموال المودعين حتى ولو كان الثمن عيوننا وتساءل كيف نكون نصابين وجملة حقوقنا مع الحكومة ٧٠٠ مليون جنيه ورجا المحكمة الافراج عنه لادارة اعماله وتشغيل شركاته ومصانعه فى خلال ٦ شهور فقط وتحت اشراف المحكمة وقال : وان لم استطع سأعود واقول انا مذنب .

وعقب المستشار ماهر درويش على كلام المتهم فشكر المحكمة على رحابة صدرها وقال : عندما سمعت حديث المتهم وحله السلمى لحل المشكلة ورد اموال المودعين احسست بالسعادة خاصة وان القانون ١٤٦ سمح للمتهم اثناء التحقيق بالحل السلمى وقال ان الحديث لو شجون واذا كانت الفرصة مازالت سانحة امام المتهم لرد اموال المودعين فليقل لنا اين هذه الاموال ؟ اموالة فى بنك فيصل فوجئنا انها تزحت وبيعت للغير وتعمل على تحصيل قيمتها وديا والتحقيقات كشفت انه اعطى توجيهات لشخص مجهول لبيع اصول الشركة بالبنك ويعلم الله كم بذلنا من جهود وتم استعادة تلك الحقوق بناء على توكيل منه اما قوله ان النيابة جاملت وزيرا فمن الذى اعطى الوزير الحقوق وجئنا بالوزير فلم ينكر وقمنا باستعادة الاموال منه وبفائدة ١٣ ٪ واذا كانت ثمة اموال اخرى فليتقدم ببلاغه وتساءل ممثل النيابة عن حكاية الاموال التى فى الصحف كما جاء على لسان المتهم وقال هل يكون هناك عقد بـ ١٠٠ مليون جنيه ، عقود مقدمة ، ؟ كيف اعطاها لهم وهى من اموال المودعين ؟ وفعلا خاطبنا المسئولين بهذه المؤسسات عن واقع مسئوليتهم واستعدنا تلك الاموال ولكنها فى صورة كتب ومطبوعات هل نعطى كل مودع كتابا اين تذهب هذه الكتب والناس لايأكلون ورقا ؟ اما عن قوله بارسال لجنة لفحص امواله فى الخارج واستعادتها تبين ان ارصدته بالبنوك صفر ... اننى ماجدوى ارسال اللجنة !! وليكشف لنا عن مشروعاته ؟ اما عن محال الذهب فالثابت ان والده توفيق الريان قام باخفائه فليت لنا بهذا الذهب ونحن نستطيع ان نعين من يدير تلك المحلات ؟ وقال اذا كانت الاموال التى لدى المدعو بوب ووكر الامريكى هى اموال الريان فهذا جزء من اموال المودعين ونحن نرحب بهذه الاموال اما اذا كان سيحصل على قروض لبناء مشروعات بعد سنوات يكون لها عائد فهذه مسألة اخرى لكننا نتساءل اليوم اين ذهبت اموال المودعين ؟ ونحن لسنا مقصرين ولدينا من يديرها ؟ واين الشيكات التى يملكها الريان ؟

المتهم يتلاعب بعواطف المودعين

واضاف قائلا : حقيقة ان ماتوصلنا اليه وماقدمنا الان من الاموال ضئيل ... ضئيل للغاية ومن شأنه ان يبعث الاسى فى نفوس المودعين وفى شأن القروض المسئة التى كان يعطيها لبعض الاشخاص والتى تجاوزت العشرة ملايين جنيه للمستشفيات هل من الامانة ان يعطى اموال الناس قروضا حسنة ؟ ان هذا تبديد لاموال الناس وكلامه جميل لكن اين هى حقوق الناس يالله عليك دلنا على حقوق الناس ... اين الذهب الذى اخفاه والدك ؟

واضاف متعجبا ان هذه بعض الاضواء على اموال الريان الهائلة !! واننا مازلنا فى مرحلة الاجراءات !

كما عقب احمد ادريس رئيس النيابة على كلام المتهم احمد الريان وقال ان ماجاء على لسان المتهم نرى فيه محاولته ابعاد الشك الجنائى فى الدعوى وهو يتلاعب بعواطف المودعين وان لدى النيابة مستندات ولم نخف شيئا والتمس الرد بالمستندات عند نظر القضية موضوعيا .

ثم طلب محامى المدعين بالحق المدنى فقال ان الاف المودعين بمصر وانا احدهم يتضورون جوعا وبعضهم لايجد قوت يومه وكل مايهمهم هو استرداد اموالهم واحضر الريان يقول لقد منعت الحكومة مدير اعماله بامريكا بوب ووكر من الحضور لمصر لادارة مصالح الشركة وانني التمس من المحكمة الاذن لهذا المدير بالحضور لمصر .

ورد المستشار ماهر درويش قائلا : انني سبق ان سمعت مع احمد الريان وديا لارشادنا عن نقود المودعين بالاضافة لمحاولة مجموعة من العلماء الاجلاء التناهم بالتوجه للحل الودى من منطلق الوازع الدينى لرد اموال المودعين .. ولكن دون جدوى .. واضاف ان من يدعى بوب ووكر يمكنه الحضور لمصر فى اى وقت يشاء .

المودعون يتحدثون

وتقدم احد المودعين بعد ان سمحت له المحكمة بالحديث فقال : نحن المودعين لقد سألنا احمد الريان ، هل لديك مانع من تكوين مجلس ادارة من المودعين لادارة الاموال تحت اشراف النيابة ، فرد بالموافقة مع استمرار المحاكمة ، حتى تتمكن الشركة بادارة مجلس الادارة الجديد من تسديد أموال المودعين ..

وقالت مودعة اخرى من الاسكندرية : انها اودعت ٦٠ الف دولار منذ عامين ونصفهم حصيلة غربتها مع زوجها لمدة ٢٠ سنة بامريكا حتى تولى زوجها هناك .. وقالت تحصل على ارباحهم بالدولار بانتظام لسداد مصاريف اولادها بالجامعة الامريكية .. حتى حدث ماحدث عندما تدخلت الحكومة .. واضافت وقد اغرورقت عيناها بالدموع ان مستقبل اولادها اصبح مهددا بالفشل .

قرارات المحكمة

وبعد المداولة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢١ ابريل القادم كطلب الدفاع للاطلاع والاستعداد مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة الاول والتنبيه على باقى المتهمين بالحضور واعلان بوب ووكر مدير شركات الريان بامريكا للحضور والوارد اسمه فى محاضر استماع شرائط التسجيل .

واعلان المتهمين الثلاثة الذين تخلفوا عن حضور الجلسات وهم جعفر طاهر محمد حسن (كويتى) واحمد نبيل حسن (لبنانى) وسمير ابو بكر على مواطنهم الاصلية كما سمحت المحكمة للمتهم الاول باستخراج الشهادات من البنوك المنوه عنها .. وعلى المتهم الاول والثانى والسادس (جورج عزت) وبكيل شركات الهلال تقديم مذكرة شارحة لطلبه مع ايداع الشرائط المسجلة خزانة المحكمة واعلان شهود الاثبات بالحضور .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية